أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

إن الحديث عن مشتقة التأجير التمويلي ودورها في قياس معدل دوران الموارد مسألة تنشدها الظروف الحالية واستجابة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية وحيث يعد التأجير التمويلي مصدراً مهما من مصادر التمويل متوسط وطويل الأجل ويؤدى دوراً اقتصادياً فعالاً عبر دعمه لتطوير قاعدة الأصول الإنتاجية للمستأجرين بشكل عام مما يؤدى إلي زيادة قدرة المنشآت الاقتصادية المحلية علي المنافسة العالمية ومواكبة التطور، والاتجاه إلي نمط التأجير التمويلي كصيغة من الصيغ المستحدثة إسلامياً وتقليدياً في عالم المال والاقتصاد والتي أخذت أبعاد متعددة الأوجه نظريا وتطبيقياً .

التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل التي تلعب دوراً بارزاً في تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء المعدات والآلات وما إلى ذلك من مستلزمات النشاط الصناعي مع تمويلها على عدة سنوات لتقليل من التكلفة الاستثمارية للبدء في النشاط. وبمقتضاه يتمك نقل إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين يخول أحدهما حق انتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل من المؤجر.

وترتبط مشتقة التأجير التمويلي ارتباطاً وثيقاً بقياس معدل دوران الموارد وذلك لاختلاف وجهة نظر المستأجر عن وجهة نظر المؤجر عند تقييم عقد التأجير التمويلي حيث يعد قرار الاستئجار قرار تمويلي من وجهة نظر المستأجر ويتخذ قرار الاستئجار إذا كانت تكلفة التمويل عن طريق الاستئجار أقل من تكلفة التمويل المرتبطة بشراء الأصل، أما قرار التأجير من

وجهة نظر المؤجر فيعتبر قرار استثماري ومن ثم يتخذ قرار التأجير إذا حققت المتحصلات النقدية من القيمة الإيجارية عائد مناسب للمؤجر.

مشكلة الدراسة:

يعتبر التأجير التمويلي أحد الأساليب المستخدمة في تمويل المنشآت الاقتصادية، وهذه الصيغة أخذت مكانتها وطبقت في معظم الدول بسن القوانين والتشريعات والأنظمة الكفيلة بتنظيم وتشجيع قطاع التأجير التمويلي، وحيث أن هذا الأسلوب المستحدث في التمويل ساهم في توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة وفي وتفعيل عجلة الاقتصاد والحد من انتشار الآفات الاقتصادية مثل البطالة والركود والتضخم، وتبحث العديد من الدول النامية على أساليب جديدة لتمويل الاقتصاد المحلى لتفعيل دور المشاريع الاقتصادية، وإيجاد سبل أخرى خارج إطار الائتمان المصرفي التقليدي لما يفرضه هذا الإطار من ضمانات ومتطلبات تعجز المشروعات الاقتصادية من توفيرها، وتتركز مشكلة الدراسة في عدم إلمام مستخدمي صيغة التأجير التمويلي بالتكلفة والعائد ومعدل دوران الموارد للتأجير التمويلي بين أطراف العقد للعملية التمويلية مستقلين المرونة المتاحة من قبل المعايير المحاسبية وعدم التوصل إلي ضوابط وإجراءات متفق عليها تساعد في استقلال هذه الصيغة الحديثة.وتأسيساً لما سبق تم التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1/ هل هنالك علاقة بين المعايير المحاسبية للتأجير التمويلي وقياس معدل دوران الموارد؟

2/ هل هنالك علاقة بين ضوابط وإجراءات التأجير التمويلي وقياس معدل دوران الموارد؟

3/ هل هنالك علاقة بين التكلفة والعائد لمشتقة التأجير التمويلي ومعدل دوران الموارد؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسية الى دراسة صيغة التأجير التمويلى ودورها فى قياس معدل دوران الموارد ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف التالية:

1/ تقديم صيغة التمويل التأجيري كنظام عالمي تتقارب أوجهه المالية.

2/ التطبيق السليم للتأجير التمويلي ووضع دورة مستنديه ومحاسبية لصيغة التأجير التمويلي.

3/ التعرف على طرق قياس معدل دوران الموارد في صيغة التأجير التمويلي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في الأتي:

1/ الأهمية العلمية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من كونها تتناول موضوع على قدر كبير من الأهمية وهو صيغة التأجير التمويلي ودوره في قياس معدل دوران الموارد، حيث أنها تعمل علي تحليل المفاهيم الأساسية لصيغة التأجير التمويلي ومفاهيم معدل دوران الموارد مع تحليل الخطوات والإجراءات المحاسبية لصيغة التأجير التمويلي وتحليل أدوات قياس معدل دوران الموارد للتأجير التمويلي تمهيداً لتقديم صيغة التأجير التمويلي ونقل تجربة دول الخليج للسودان،كما يمكن أن تمثل نتائج هذه الدراسة أنموذجاً يمكن أن يساعد القائمين علي أمر صيغة التأجير التمويلي في التعرف علي الجوانب الفنية والتطبيقية وتعتبر إضافة للمكتبة المحلية والعالمية.

2/ الأهمية العملية:

تتبع هذه الأهمية من الاهتمام المحلي والعربي في تطبيق صيغة التأجير التمويلي متدرجاً من منتج إلى منتج بدءاً من منتج السيارات ومن ثم العقارات متجهاً إلي تطبيق عدد من المنتجات بالرغم من أنه منتج عالمي لفترات طويلة من الزمن إلا أنه هنالك تباين نظرياً وتقارب تطبيقياً . ومن هنا تتحدد أهمية البحث في إيجاد آلية تتحكم في البحث والدراسة بطريقة منهجية لإبراز الطريقة التطبيقية المثلي التي تميز كل مدرسة محاسبية من المدارس الأخرى.

فرضيات الدراسة:

تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي:

1/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية للتأجير التمويلى وقياس معدل دوران الموارد.

2/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضوابط وإجراءات التأجير التمويلى وقياس معدل دوران الموارد.

3/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكلفة والعائد لمشتقة التأجير التمويلى ومعدل دوران الموارد.

منهجية الدراسة:

لتحقيق الدراسة استعان الباحث بمجموعة من المناهج تتمثل في الآتي:

1/ المنهج التاريخي: لتحليل الدراسات السابقة وتتبع ظاهرة صيغة التأجير التمويلي وفق النظم المحاسبية ودوراتها المستندية ومعاييرها المتعارف عليها تاريخياً .

2/ المنهج الاستنباطي الاستدلالي: لوضع النماذج المحاسبية ونموذج كفاءة معدل دوران الموارد.

3/ المنهج الاستقرائي: لاختبار فرضيات الدراسة.

4/ المنهج الوصفي: باستخدام أسلوب دراسة الحالة، لتطبيق نموذج تأثير التمويل علي زيادة معدل دوران الموارد.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الآتي:

حدود زمانية: الفترة من عام 2001 م إلى عام 3013 م.

حدود مكانية: شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي.

مصادر جمع البيانات:

يتم جمع البيانات الثانوية من الكتب والمراجع والدوريات العلمية والتقارير المالية والإدارية ومواقع الإنترنت والرسائل العلمية.

أما البيانات الأولية فيتم جمعها من خلال الاستبيان والمقابلات الشخصية.

هيكل البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتقسيمه إلي مقدمة وخاتمة وبينهما ثلاث فصول, يحتوى كل فصل على ثلاثة مباحث حيث اشتملت المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة، وتناول الفصل الأول مشتقة التأجير التمويلي، وخصص المبحث الأول لمفهوم التأجير التمويلي وخصائصه ومجالاته، بينما خصص المبحث الثاني لمدخل تحليل محاسبة التأجير التمويلي، وخصص المبحث الثالث لأهمية استخدام معايير مشتقة التأجير التمويلي، وتناول الفصل الثاني قياس معدل دوران الموارد في التأجير

التمـويلي، حيـث خصـص المبحـث الأول لطـرق قيـاس معـدل دوران المـوارد، وخصـص المبحـث الثـاني لعمليـات قيـاس معـدل دوران المـوارد فـي التـأجير التمـويلي، أمـا المبحـث الثالـث تنـاول العلاقـة بـين التـأجير التمـويلي ومعـدل دوران المـوارد، وخصـص الباحـث الفصـل الثالـث للدراسـة الميدانيـة، تنـاول فـي المبحـث الأول نبـذة تاريخيـة عـن شـركة أوركـس السـعودية للتـأجير التمـويلي، والمبحـث الثـاني لإجـراءات الدراسـة الميدانيـة، وخصـص المبحـث الثالـث لتحليـل البيانـات واختبـار الفرضـيات، واشـتملت الخاتمـة علـي النتـائج والتوصـيات وقائمـة المصادر والمراجع.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1/ دراسة: Holmes , B.J ، 1991م[1]:

تناولت الدراسة موضوع تحليل قرارات الاستئجار والشراء وهدفت إلي بيان مزايا الاستئجار التمويلي بديلاً للشراء لحيازة الأصول الرأسمالية، وقد أوضحت الدراسة انه في حال اتخاذ المنشأة لقرار الاستئجار التمويلي للأصول فإنه غالباً يستخدم معدل خصم يعادل تكلفة الفرصة البديلة، وهو معدل الفائدة علي القروض؛ وذلك لخصم التدفقات النقدية المرتبطة بالبديل. كما بينت الدراسة أنه عند تقييم قرار الاستئجار التمويلي أو الشراء من خلال الاقتراض فغالبا تظهر التدفقات النقدية بصورة سالبة في السنوات الأولى؛ وبالتالي فإن القرار الأمثل هو القرار الذي يخفض التكاليف. كما أنه غالباً تستخدم طريقة صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي لاتخاذ البديل المناسب.

2/ دراسة: وائل عبد الرازق قرطام، 1991م[2]:

تناولت الدراسة موضوع اتخاذ قرار شراء أو استئجار الأصول الرأسمالية وأثره على درجة المخاطرة المالية وهدفت الدراسة إلي قياس أثر اتخاذ قرار شراء الأصول الثابتة أو استئجارها في درجة المخاطرة المالية في الشركات، وتوصل إلي أن هناك العديد من الاعتبارات التي لا تأخذها الشركة في حسبانها عند اتخاذ قرار الشراء أو الاستئجار، مثل طبيعة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الخاصة بالقرار؛ إذ تفترض الشركة أن جميع التدفقات النقدية الخاصة بالشراء أو الاستئجار متشابهة. كما توصل إلي أن عملية تقييم الآثار المالية لسياسة الشراء أو الاستئجار تعاني من قصور شديد في كونها تعتمد

---

(1) Holmes, B.J. 1991. **Lease-Buy Decision Analysis**, International Journal of Purchasing and Materials Management. International Accounting Standard Committee, (IAS17). 1982. Accounting for Leases.

(2) وائل عبد الرزاق قرطام، **اتخاذ قرار شراء أو استئجار الأصول الرأسمالية وأثره علي درجة المخاطرة المالية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 1991م.

أساساً على بعض المؤشرات المالية التي قد تكون مضللة في بعض الأحيان مثل نسبة التداول، التي لا يمكن الاعتماد عليها نظراً لكونها تستند إلى التكلفة التاريخية.

3/ دراسة: سمير بشير الرمحى، 1991م[1]:

تناولت الدراسة موضوع محاسبة العقود الايجارية ومدى تطبيقها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، فقد هدف من دراسته التي أجراها علي (46) (شركة صناعية) مساهمة عامة أردنية (إلي توضيح مفهوم العقود الايجارية ومعرفة القواعد المحاسبية الموضوعة من أجل إثبات عمليات العقود الإيجارية، كذلك إبراز أهمية العقود الايجارية ومحاسبتها في مساعدة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على تحقيق الأهداف المرجوة من قيامها. وهدفت الدراسة أيضا إلي التعرف إلي بدائل التمويل المتاحة للمدير الأردني وكيفية المقارنة بين هذه البدائل عند اتخاذه للقرار التمويلي.

4/ دراسة: Cook,and Curuk ، 1996م[2]:

تناولت الدراسة موضوع المشاكل المحاسبية الناتجة عن تطبيق عقود الإيجار في تركيا وهدفت الدراسة إلي عرض إحدى المشاكل المحاسبية التي تواجه المحاسبين في تركيا فيما يتعلق في الإثبات المحاسبي لعقود التأجير التمويلي التي لم تحل، وظلت تركيا تتعامل بنظام التأجير التمويلي بدون قانون تشريعي لفترة من الزمن، فقد كانت تسجل وتعامل صفقات التأجير التمويلي وفقاً للمعاملات الضريبية المماثلة.

---

[1] سمير بشير الرمحي، **محاسبة العقود الايجارية ومدى تطبيقها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1995م.

[2] Cook. T. A, and Curuk, (1996), **Accounting in Turkey with Reference to the Particular Problem of lease transactions**, "European accounting review".

وقد توصل كووك وكوريك إلي وجوب تحسين الممارسات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (17). وقد توصلت الدراسة إلي أن المحاسبين القانونين في تركيا يؤيدون تطبيق بنود المعيار الدولي رقم (17) وهي ملائمة وقابلة للتطبيق في تركيا وتساعد على حل المشاكل المحاسبية والضريبية المتعلقة بالتأجير التمويلي.

5/ دراسة: محمد جلال السيد، 1998م[1]:

تناولت الدراسة موضوع ترشيد معالجات التأجير التمويلي باستخدام المعلومات المحاسبية، وهدفت الدراسة إلي دراسة أنواع وأنماط عمليات التأجير التمويلي وترشيد المعالجات لدى كل من المؤجر والمستأجر، في ضوء القواعد والمعايير المحاسبية المختلفة.

وخلصت الدراسة إلي أن الوحدات الاقتصادية تحتاج إلي التأجير التمويلي كأسلوب معاصر في اقتناء الأصول ذات التقنية المتقدمة والتكلفة العالية وذلك للتغلب علي الصعوبات التي تصاحب المصادر التقليدية للتمويل.

6/ دراسة: محمود صبح، 1999م[2]:

تناولت الدراسة موضوع قضايا التأجير التمويلي بين المنظرين الأكاديميين والممارسين العمليين، وهدفت الدراسة إلي معرفة آراء المنظرين الأكاديميين والمحاسبين في قضايا استخدام التأجير التمويلي، وقد أتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلي ضالة نسبة الأصول التي يتم الحصول عليها من خلال عمليات التأجير التمويلي.

---

[1] محمد جلال السيد، **ترشيد معالجات التأجير التمويل باستخدام المعلومات المحاسبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد الثالث، جامعة عين شمس، 1998م.

[2] محمود صبح، **قضايا التأجير التمويلي بين المنظرين الأكاديميين والممارسين العمليين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد الثالث، جامعة عين شمس، 1999م.

7/ دراسة: نضال العربيد، 2000م[1]:

يلاحظ أنها تناول موضوع التوجه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك السورية، وغطى المفاهيم والقضايا من خلال إلقاء الضوء على المشكلات المحاسبية المرتبطة بهذا النوع العقود عن طريق عرض وتحليل الدراسة المحاسبية التي صدرت عم مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB). برقم 13. بهدف الوصول إلى إمكانية الاستفادة من منها لتقديم المعالجة المحاسبية لهذا النشاط في المصارف السورية. وقد استخدم المنهج الاستقصائي وأخذ عينات اختباريه من العاملين في القطاع المصرفي.

وتوصل الباحث إلى أن هنالك ضعف في سياسة المصارف السورية في توظيف أموالها مسبباً ذلك في نقص القوانين الصادرة التي تحكم سياسات توظيف الأموال. وأوصت الدراسة بإدخال المعالجات المحاسبية المرتبطة بنشاط التأجير التمويلي من خلال النظام المحاسبي المصرفي الموحد بما ينسجم مع المبادئ والقواعد المحاسبية الدولية.

8/ دراسة: خليفة محمد عبد العزيز، 2001م[2]:

تناولت الدراسة موضوع المعالجة المحاسبية والضريبية لعقود التأجير التمويلي. وهدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي في ظل المعيار الدولي رقم (17) والمعيار المصري رقم (20)، وتأثير ذلك على مدى إخضاع عقود التأجير التمويلي طبقاً للمعيار المصري لضريبة المبيعات.

وخلصت الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية بين مفهوم التأجير التمويلي والمعالجة المحاسبية له في ظل المعيار الدولي عنه في ظل المعيار

---

[1] نضال العربيد، **التوجه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، 2000م.

[2] خليفة محمد عبد العزيز، **المعالجة المحاسبية والضريبية لعقود التأجير التمويلية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 2001م.

المصـري، فمفهـوم التـأجير التمـويلي وفقـاً للمعيـار المصـري يتماشـى مـع مفهـوم التـأجير التشـغيلي، حيـث يلـزم المسـتأجر بإثبـات الأصـل المـؤجر ضـمن الأصـول الثابتـة ويـتم إجـراء الإهـلاك علـى هـذا الأصـل، وبالتـالي يقـوم المسـتأجر بـإدراج القيمـة المسـتحقة للإيجـار كمصـروف فـي قائمـة الـدخل. ولـذلك أوصـى الباحـث أن يخضـع عقـد التـأجير التمـويلي للضـريبة العامـة علـى المبيعـات باعتبـاره خدمـة عامـة للغيـر، واعتبـار قيمـة الفـاتورة المسـددة هـي واقعـة الإثبـات الضـريبي ولـيس قيمة العقد بالكامل.

9/ دراسة : بشار جمال نمر، 2001م[1]:

تناولـت الدراسـة موضـوع عقـد التـأجير التمـويلي طبيعتـه وآثـاره وتمثلـت إشـكالية الدراسـة فـي عـدم وضـوح الطبيعـة القانونيـة لعقـود الإيجـار التمـويلي وذلـك لعـدم اسـتقرار الوضـع القـانوني لـه، وقـد أتبـع الباحـث المـنهج النظـري الوصـفي ومـنهج البحـث المقـارن، وقـد سـعت الدراسـة للإجابـة علـى عـدة تسـاؤلات أهمهـا الطبيعـة القانونيـة لعقـد التـأجير التمـويلي والآثـار المترتبـة علـي أطرافـه، وفـي سـبيل تحقيـق أهداف الدراسة تم تعريف عقود التأجير التمويلي وأهميتها.

وفـي الخاتمـة أدرج الباحـث مـا تـم التوصـل إليـه مـن نتـائج مجملهـا أن عقـد التـأجير التمـويلى هـو مـن العقـود التجاريـة ذات الطـابع الخـاص لأنهـا تشـمل نـوعين مـن العقـود تـأجير وتمليـك وعليـه فـإن الآثـار المترتبـة علـى أطـراف العقـد تختلـف عـن العقـود التقليديـة، وأوصـت الدراسـة بـأن يسـن المشـروع الفلسـطيني تشريعاً خاصاً بعقود التأجير التمويلي.

---

[1] بشـار جمـال نمـر، **عقـد التـأجير التمـويلي وطبيعتـه وآثـاره**، دراسـة نظريـة، رسـالة ماجسـتير غيـر منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2001م.

اتفقت هذه الدراسة مع دراستي في تعريف مفاهيم التأجير التمويلي وأنواعه، وما يميز دراستي أنها تناولت مفاهيم وطرق قياس معدل دوران الموارد بالنسبة لأطراف العقد وهذه من أكبر المميزات لعقد التأجير التمويلي.

10/ دراسة: باكر كولن، 2003م[1]:

تناولت الدراسة موضوع نحو البداية، وقد أوضحت هذه الدراسة أهمية التأجير التمويلي كوسيلة لحيازة خدمات الأصول، بالإضافة إلى إبراز الدور الذي تلعبه عقود التأجير التمويلي في مجال النقل البري والتي تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث تعد صناعة التأجير التمويلي حديثة الاستخدام في هذا المجال.

كما ركزت الدراسة على كيفية تقييم قرارات الاستئجار أو التملك عن طريق مصادر التمويل الأخرى ومن ثم اختيار البديل الأقل تكلفة والذي غالباً ما يكون بديل التأجير التمويلي وما يحققه المستأجر من مزايا عديدة جراء استخدامه لهذه العقود. وخلصت الدراسة إلى أن التأجير التمويلي أخذ حيز كبيراً في تسويق وسائل النقل في نيوزلندا.

11/ دراسة: علي أبو الفتح أحمد شتا، 2004م[2]:

تناولت الدراسة موضوع المحاسبة في عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية من منظور إسلامي، وقد اتبع الباحث الدراسة والتحليل الموجز للآراء الفقهية المعاصرة وإتباع المنهج التحليلي مع استخدام المنطقي الاستنباطي في التوصل إلى أساس القياس والإثبات والعرض والإفصاح للمعلومات المحاسبية.

---

(1) Baker, Glenn, **"Geared Up. New Zealand Management**: VOL. 50. 2003.

(2) علي أبو الفتح أحمد شتا، **المحاسبة في عقود الإيجار المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، 2004م.

وخلصت الدراسة إلي أن العديد من الفقهاء المعاصرون يرون جواز عقد الإجارة المنتهية بالتمليك للعديد من المبررات ويكيف فقهياً على أنه في بدايته لعقد إجارة مع وعد من المالك المؤجر بتمليك الأصل المستأجر، كما خلصت أن البيع ثم الاستئجار المنتهي بالتمليك في الصور الجائزة شرعاً لاشتمالها على عقدين منفصلين وهما عقد البيع وعقد الإجارة المنتهية بالتمليك، ويجب عدم الربط بينهما تجنباً لاشتراط عقدين في عقد.

كما خلصت الدراسة إلي أن المعيار الأمريكي أكثر المحاولات التي استهدفت إرساء أسس المحاسبة عن عقود الإجارة التمويلية "المنتهية بالتمليك" شمولاً لاستناده إلي إطار نظري متكامل، لذا استندت معايير المحاسبة في الدول الأخرى ومثل المعايير البريطانية والسعودية في البحث، والمعيار الدولي على الأسس التي بنى عليها المعيار الأمريكي.

كما خلصت الدراسة إلى اختلاف المنهج الأساسي النظري الذي استند إليه معيار الملكية عن المنهج الذي سلكه معيار الهيكلة في اعتبار عقد الإجارة المنتهية بالتمليك مجرد استئجار لخدمات الأصل، كما اختلفت المعايير المحاسبية اختلافاً واضحاً في المعالجة المحاسبية لإهلاك الأصول المستأجرة سواء حول فترة الإهلاك أو سياسة الإهلاك وهل يتم احتساب الإهلاك في دفاتر المؤجر أم المستأجر؟

12/ دراسة: فتح محمد عمر المحضار، 2005م[1]:

تناولت الدراسة موضوع محاسبة عقود الإيجار دراسة تطبيقية على شركة طيران الخطوط الجوية اليمنية، وغطى المفاهيم والقضايا من خلال

---

[1] فتح محمد عمر المحضار، **محاسبة عقود الإيجار – دراسة تطبيقية في شركة الخطوط الجوية اليمنية**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، 2005م.

توضيح تعريف وأنواع ومزايا وعيوب التأجير التمويلي وألقى الضوء على قرار التأجير التمويلي، وطرق تقييم هذا القرار بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه. وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الشركات اليمنية معنية ولديها الرغبة في تطبيق نظام التأجير التمويلي. وأوصى في دراسته بالسماح للبنوك التجارية بتأسيس شركات تأجير تمويلية من خلال مشروع الاستثمار وكذلك مراجعة القوانين والتشريعات التي تعيق العمل بالتأجير التمويلي.

13/ دراسة: صفاء عمر بلعاوي، 2005م[1]:

تناولت الدراسة موضوع النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي، وأتبعت بلعاوي المنهج النظري الوصفي التحليلي، ومنهج البحث المقارن ودراسة النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع، والبحث في القوانين السارية المفعول في فرنسا, وأمريكا، مصر. وذلك بطريقة التحليل المقارن للتميز بين العيوب والمزايا وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة للخروج بتصور إيجابي حول آلية التطبيق في فلسطين.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها، أنه على المشرع الفلسطيني، أن يقوم بسن تشريعات خاصة بعقد التأجير التمويلي مستقلة عن أي قانون آخر. وأن يتضمن قانون الضريبة نصوص خاصة لمعالجة أحكام عقد التأجير التمويلي. وقد أوصت الدراسة بالإسراع في سن القوانين المنظمة لعقود التأجير التمويلية ومراعاة استقلاليتها عن العقود الأخرى كونها تجمع بين صفات الملكية والتأجير معاً .

14/ دراسة: فواز حموي صالوم، 2005م[1]:

---

[1] صفاء عمر بلعاوي، **النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي ونظامه الضريبي**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2005م.

تناولت الدراسة موضوع مشكلة الإيجار التمويلي وأثره في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات. وقد اتبع حموي في دراسته على البحث المكتبي بالرجوع إلى المراجع العربية والإنجليزية والبحوث والدراسات والدوريات التي عالجت مشاكل التمويل، ومصادرها وطرق المفاضلة بينهما في تقديم البدائل التمويلية التي يمكن اعتمادها كأساس لتمويل الاستثمارات. وتقديم نظام عملي يوضح آلية عمل نظام التأجير التمويلي، بوصفه إسهاماً لحل مشكلات تتعلق بأساليب التمويل متعدد المصادر، وانعكاسها على استمرارية عمل المشاريع الاقتصادية لتحقيق أهدافها.

وخلصت الدراسة إلي أن التأجير التمويلي أصبح من أهم مصادر التمويل المستخدمة لتمويل المشاريع الصناعية والتجارية، والتي كانت عاجزة عن الحصول عن التمويل اللازم لاستمرار هذه المشاريع. وقد توصلت الدراسة إلى أن تشجيع صناعة التأجير التمويلي يساهم في زيادة حجم الاستثمارات طويلة الأجل، لما توفره لمنشآت الأعمال من مصادر تمويل للأصول الثابتة دون تحمل أعباء مالية كبيرة. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير الأرضية والمقومات التشريعية والقانونية التي تنظم عمليات التأجير التمويلي، وإرساء قواعد وأسس تنظيم الجوانب التشريعية والقانونية والتنظيمية والتعاقدية لهذه العمليات مع ضرورة مراعاة عدم تعارضها مع المعايير الدولية.

15/ دارسة: خواني رابح و حساني رقية، 2006م[2]:

---

[1] فواز صالوم حموي، **مشكلة الإيجار التمويلي وأثره في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات – دراسة نظرية ميدانية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2005م.

[2] خوني رابح، حساني رقية، **واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006م.

تناولت الدراسة موضوع، واقع وأفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهدفت الدراسة إلي التعرف إلي أسلوب التمويل عن طريق التأجير التمويلي وطرحه كبديل تمويلي للمؤسسات الجزائرية وذلك نظراً لكبر حجم مشكلة التمويل.

توصلت الدراسة إلي أن أسلوب التأجير التمويلى يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تجهيزات وآلات حديثة وأصول ثابتة لا تستطيع الحصول عليها، كما توصلا إلي أن هنالك عوائق تحول دون نجاعة التأجير التمويلي لكي يصبح بديلاً تمويلياً في الجزائر لعدة أسباب أهمها عدم مرونة وتطور النظام المالي الجزائري. وقد أوصت الدراسة بتسريع وتيرة الإصلاح البنكي وإعطاء حرية أكثر للبنوك في مجال التعامل بالبدائل والصيغ التمويلية الحديثة والمبتكرة بدلاً من القروض الربوية.

16/ دارسة: عاشور وغربى، 2006م[1]:

تناولت الدراسة موضوع الائتمان التأجيري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وقد اتبع المنهج الوصفي المقارن في تحليل الاختلافات بين الفروض البنكية والتأجير التمويلي من حيث المخاطر والمتطلبات وإعطاء تصوراً عاماً للتأجير التمويلي الذي يعتبر تقنية حديثة للمؤسسة الاقتصادية، حيث أتسع نطاق التعامل به ليشمل كافة الأصول التي تستخدم في الأنشطة الإنتاجية، مما أدى بالإدارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بالمفاضلة بين الاقتراض المباشر من البنوك أو الامتناع عن خدمة الدين عبر تبنى أسلوب التأجير التمويلي.

---

[1] عاشور مرزق، محمد غربي، **الائتمان الإيجاري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006م.

وقد توصلت الدراسة إلي أن التأجير التمويلي هو أنسب التقنيات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية التي تعانى من مشاكل مادية في عدم قدرتها علي تمويل نفسها ذاتياً وندرة الضمانات اللازمة للحصول علي القروض المصرفية.

وأوصت الدراسة أنه لابد من وجود حاضنة حكومية وتوجيه من قبل المؤسسات الدولية لتنظيم التأجير التمويلي وتوجيهه في سبيل دعم عجلة الاقتصاد والتنمية في الدول النامية.

17/ دارسة: وليد زكريا و محمد نواف، 2007م[1]:

تناولت الدراسة موضوع تأثير قرارات التأجير التمويلي علي الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن وهدفت هذه الدراسة إلي بيان تأثير قرارات التأجير التمويلي علي الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن وذلك من خلال قياس درجة الربحية والسيولة والمخاطرة التي تتحملها الشركة. وقد اعتمد الباحثان في جمع البيانات على استبانة علمية محكمة تم تصميمها وتطويرها اعتمادًا على الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة، وقد تشكل مجتمع الدراسة من كافة الشركات التي تستخدم الاستئجار التمويلي والبالغ عددها (102)، حيث تم توزيع (102) من الاستبانات، تم استرداد (90) استبانة منها، وقد استبعدت منها (6) استبانات في أثناء (%) عملية التحليل نتيجة عدم اكتمال البيانات فيها، وبالتالي اقتصرت الدراسة على تحليل (84) استبانة أي ما نسبته (82.4).

وأظهرت نتائج الدراسة أن هنالك إقبالاً علي الاستئجار التمويلي في الأردن؛ إذ إن استخدام الاستئجار التمويلي يؤدي إلي زيادة ربحية الشركات وسيولتها وتخفيض درجة المخاطرة فيها. وقد أوصى الباحثان بالعمل علي

---

[1] وليد زكريا صيام ومحمد نواف قطيشات، **تأثير قرارات التأجير علي الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن**، رسالة ماجستير، غير منشورة، مجلة العلوم الإدارية، المجلد (34)، العدد الأول، 2007م.

توسيع نطاق استخدام عقود الاستئجار التمويلي في الشركات الأردنية باعتبارها وسيلة تمويل تتوافر فيها الكفاءة والمرونة

18/ دراسة: الشايب وبوانية، 2008م[1]:

تناولت الدراسة محددات تطوير نظام التأجير التمويلي في الأردن، وهدفت الدراسة لتحديد أبرز العوامل المؤثرة في استخدام التأجير التمويلي كمصدر من مصادر التمويل والمتمثلة بالعامل الضريبي والمحاسبي، وعامل التشريعات والعامل التسويقي.

وتوصل الشايب وبوانية إلي نتائج مفادها أن هنالك محددات متعلقة بالتشريعات، وغياب الحوافز المشجعة لتنظيم نظام التأجير التمويلي والتعامل به من قبل الشركات الأردنية، وعليه أوصي الباحثان بضرورة الاهتمام بالعوامل السابقة علي اعتبار أنها ذات تأثير ذو دلالة إحصائية وذلك كمحاولة لنشر فكرة استخدام التأجير التمويلي بشكل أوسع.

19/ دراسة: هشام طلعت و عماد عبد الحسين، 2010م[2]:

تناولت الدراسة موضوع تطوير الحركة الرياضية باستخدام أسلوب التأجير التمويلي، وهدفت الدراسة إلي التعرف على مصادر التمويل في المنشآت الرياضية وإمكانية استخدام التأجير التمويلي.

خلصت الدراسة إلي أهمية التأجير التمويلي في المؤسسات الرياضية من خلال دوره في توفير الأدوات والأجهزة كاملة دون دفع أي جزء ويسمح بدفع الأقساط.

---

(1) Al-shaib, Mohammed & Bawnih Shamsi, (2008), **"Determinants of Financial Leasing Development In Jordan"**, MU'th University, Jordan.

(2) هشام طلعت، عماد عبد الحسين، **تطوير الحركة الرياضية باستخدام أسلوب التأجير التمويلي، دراسة تطبيقية لعينة مختارة من الأندية الرياضية العراقية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010م.

وأوصت الدراسة بضرورة أن يستفيد المسئولين عن الحركة الرياضية من مزايا التأجير التمويلي لدعم الأنشطة الرياضية وسد جزء من النقص الحاصل في مصادر تمويلها.

20/ دراسة: أحمد توفيق بارود، 2011م[1]:

الدراسة تناولت موضوع معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل الاقتصادية. وتناول المفاهيم والقضايا المتعلقة بالتأجير التمويلي في الفكر المالي وأيضا التأجير التمويلي مصدر من مصادر التمويل من حيث تقييم قرار الشراء أم الاستئجار ومن ثم تناولت التأجير التمويلي في الفكر المحاسبي. من حيث التداول بين أطرافها المتعددة وإمكانية مساهمتها في تطور العمل التمويلي. وذلك بافتراض وجود معيقات تنظيمية داخلية لدى المؤسسات والشركات المالية، ومعيقات مالية ومحاسبية تحد من تطبيق نظام التأجير التمويلي في فلسطين.

وقد خلصت الدراسة إلي أن المؤسسات والشركات التمويلية معنية بالمعرفة والدراية بنظام التأجير التمويلي، وأن عدم وجود قانون للتأجير التمويلي يقف عائقاً لتطبيقه وأيضا لا توجد إعفاءات ضريبية وجمركية كحافز في حال العمل بأسلوب التأجير التمويلي.

وأوصت الدراسة بالعمل على نشر الثقافة التمويلية بأسلوب التأجير التمويلي بين المؤسسات المالية التنموية، وإقرار قانون التأجير التمويلي وجعله حيز التنفيذ.

---

[1] أحمد توفيق بارود، **معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية – دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية في فلسطين**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.

21/ دراسة: صلاح علي أحمد محمد، 2011م[1]:

تناولت الدراسة موضوع أسس القياس المحاسبي لعقود الإيجار وفق المعايير الإسلامية والدولية والأمريكية، وقد أتبع الباحث منهج يجمع بين الاستنباط والاستقراء بالإضافة إلي استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومقارنة طرق القياس المحاسبي المختلفة لعقود الإيجار.

وخلصت الدراسة إلي النظر إلي مشروعية تلك العقود في الفكر الإسلامي مع التركيز علي تطبيق عقد التأجير التمويلي وأوجه العلاقة بينه وبين الإجارة المنتهية بالتمليك وذلك بالنظر لمخاطر القيمة المتبقية ومنح المستأجر أفضلية شراء الأصول المؤجرة. كما خلصت الدراسة إلي أنه علي الرغم من وضع أسس ومعايير محددة يتم الاعتماد عليها في تصنيف وتقسيمات عقد الإيجار، إلا أن عدم وضوحها خاصة فيما يتعلق برسملة الأصول المستأجرة من خلال وضع وطبيعة الأصل موضوع الإيجار.

ونجد أن هذه الدراسة اتفقت مع دراستي في تناولها أسس وطرق القياس المحاسبي للتأجير التمويلي إلا أنها ركزت على المقارنة بين المعايير الإسلامية والمعايير الدولية.

22/ دراسة: بسام أحمد عثمان، 2011م[2]:

---

[1] صلاح علي أحمد محمد، **أسس القياس المحاسبي لعقود الإيجار وفق المعايير الإسلامية والدولية والأمريكية**، ورقة علمية منشورة على الشبكة العنكبوتية www.google.com، جامعة أم درمان الإسلامية، 2011م.

[2] بسام أحمد عثمان، **الثقة في التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية**، رسالة دكتوراه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادي والقانونية، المجلد 2، العدد الثالث، 2011م.

تناولت الدراسة موضوع النقل في التأجير التمويلي ودروه في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم من خلاله التوصل إلي إيضاح مفهوم التأجير التمويلي وتحديد تصنيفاته وإظهار ميزاته وعيوبه وبيان أهميته للوصول إلي تصور واضح لآلية استخدامه في تفعيل مشروعات النقل بالسكك الحديدية.

وخلصت الدراسة إلي أن التأجير التمويلي يوفر للبلدان ولاسيما النامية، مصدراً تمويلياً متفرداً، وأقل تكلفة من المصادر التمويلية الأخرى، ويمثل التأجير التمويلي توليفة استثمارية مناسبة للدول النامية في جذب القطاع الخاص إلي استثمارات السكك الحديدية.

23/ دراسة: بان يسين مكي، 2012م[1]:

تناولت الدراسة موضوع الآثار الاقتصادية لعقد التأجير التمويلي، وهدفت الدراسة إلي التعرف علي مجالات تطبيق التأجير التمويلي والاستفادة من تجربة مجلس التعاون الخليجي في مجال التأجير التمويلي.

خلصت الدراسة إلي أن عمليات التأجير التمويلي تساهم في النهوض الاقتصادي للمجتمعات، وذلك بسهولة الحصول علي التمويل وخصوصاً في المشروعات الضخمة، ثم إعادة التمويل في المشروعات الكبرى ذات الدخل الاقتصادي العالي.

وقد أوصت الدراسة بتوعية المتعاملين بالتأجير التمويلي إلي آثاره الإيجابية ومزاياه المتعددة وأيضاً التوعية بمخاطره.

24/ دراسة: عزمي وصفي، 2013م[1]:

---

[1] بان يسين مكي، **الآثار الاقتصادية لعقد التأجير التمويلي**، رسالة ماجستير، غير منشورة، مجلة الخليج العربي، المجلد 40، العدد الأول، 2012م.

تناولت الدراسة أثر استخدام التأجير التمويلي للبنوك الإسلامية الفلسطينية علي المؤشرات المالية دراسة تطبيقية، وهدفت الدراسة إلي التعريف بالتأجير التمويلي كأداة مالية مهمة وآمنة ومتماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي أداة أخذة في التوسع والانتشار في كثير من بلدان العالم نظراً لما تحققه من مزايا لأطراف معاملاتها، كما هدفت إلي بيان أثر هذه الأداة علي كل من نسبة الربحية وحجم الإيرادات ونسبة السيولة لدي البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

أوصت الدراسة البنوك الإسلامية لتفعيل أداة التأجير التمويلي لتعكس دورها الإيجابي في زيادة نسبة الربحية وحجم الإيرادات ونسبة السيولة وذلك من خلال تفعيل العوامل المؤثرة في المتغيرات وإزالة العوائق التي تعرقل التوسع في استخدامها بما في ذلك ضرورة إجراء التنسيق الكامل بين أعمال البنوك الإسلامية وتطوير برامج التدريب للكادر البشري.

الفجوة العلمية:

هدفت تلك الدراسات السابقة إلي التعريف بمفهوم التأجير التمويلي بصورة عامة من حيث التعريف بأهميته ومميزاته والتعرض للقوانين والتشريعات المنظمة له، والأهم في تلك الدراسات أن البعض منها قد تطرق إلي جوانب عديدة من المعالجات المحاسبية لأطراف العقد والعوامل المؤثرة للطرفين ومعوقات تطبيق المعايير العالمية في الدول العربية. إلا أن تلك الدراسات لم تتناول طرق ومفاهيم قياس معدل دوران الموارد في التأجير

---

(1) عزمي وصفي عوض، **أثر أداة التأجير التمويلي للبنوك الفلسطينية علي المؤشرات المالية**، دراسة تطبيقية علي الفترة (2008م - 2011م)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فلسطين التقنية، 2013م.

التمـويلي، حيـث ركـزت هـذه الدراسـة بتعريـف وإبـراز وأهميـة طـرق قيـاس معـدل دوران المـوارد وعلاقـة التـأجير التمـويلي بعمليـة قيـاس دوران المـوارد وكيفيـة بنـاء القرار الاستثماري أو التمويلي في مشتقة التأجير التمويلي.